انعكاسات السياسة الخارجية على الانتخابات في تركيا: المسألة السورية

مروة زورلو

انعكست الرؤيات التركية المتباينة تجاه مواضيع الهجرة والأزمة السورية بشكل كبير على التصريحات خلال التنافس الانتخابي الأخير. ويمكن القول إن دافعين اثنين رئيسين يبرزان لكل من المعارضة والحكومة الحالية فيما يتعلق بالمسألة السورية. الأول هو عودة اللاجئين والثاني تطهير المنطقة الحدودية من الإرهاب وتوفير الأمن المطلق فيها.

القطيعة الدبلوماسية التي التزمت بها تركيا 11 عاما ضد نظام دمشق, والتي تعتبر انعكاسا لموقف تركيا المبدئي في السياسة الخارجية, تحولت إلى وضع لا يمكن الاستمرار عليه جراء التطورات الإقليمية والاستياء المتزايد في السياسة الداخلية. لهذا السبب, كان هذا الأمر أحد المسائل الرئيسية على أجندة الأعمال في كل من الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية الثالثة عشر في تركيا. وفي هذا السياق, تزايدت خطوات التطبيع التي اتخذتها الحكومة التركية في منتصف عام 2022 مع اقتراب موعد الانتخابات، و انعكست الرؤيات التركية المتباينة تجاه مواضيع الهجرة والأزمة السورية بشكل كبير على التصريحات خلال التنافس الانتخابي الأخير. ويمكن القول إن دافعين اثنين رئيسين يبرزان لكل من المعارضة والحكومة الحالية فيما يتعلق بالمسألة السورية. الأول هو عودة اللاجئين والثاني تطهير المنطقة الحدودية من الإرهاب وتوفير الأمن المطلق فيها. لكن تحقيق هذين الوعدين والهدفين يجعل التطبيع مع نظام دمشق أمرا مهما. ويشار هنا إلى أن دخول دمشق التي أصبحت أكثر قوة مع عودتها إلى جامعة الدول العربية، في مرحلة تطبيع مع تركيا قد انتقل إلى مستوى مختلف بالنسبة لتركيا. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تظل المسألة السورية على جدول الأعمال المهمة وسيتم اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة بعد الانتخابات.

التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

فتحت تركيا أبوابها أمام اللاجئين السوريين الذين بدأوا بالتدفق نحو حدودها في أبريل/ نيسان 2011, في إطار سياسة الباب المفتوح مع الصورة التي رسمتها الحكومة لنفسها "القيادة الإقليمية" وريادة "الدبلوماسية الإنسانية". لكن الجهود المبذولة التي استمرت حتى نهاية عام 2011 من أجل التوصل إلى حل من خلال الدبلوماسية, لم تصل إلى نتيجة وتم إغلاق السفارة في دمشق وقطع العلاقات الدبلوماسية في مارس/ آذار 2012. ومنذ ذلك

التاريخ، استمرت سياسة الباب المفتوح لسنوات طويلة. ولكن قراءة هذا الأمر على أنه مجرد سياسة هجرة لن تكون قراءة صحيحة وكاملة. لأن هناك علاقة مهمة بين سياسات الدول بالنسبة لمسألة الهجرة ودوافع سياساتها الخارجية. وفي هذا الإطار، فإن موقف السياسة الخارجية المتبعة تجاه الدول التي تعتبر مصدرا للهجرة، يؤثر بشكل مباشر على سياسات الهجرة المطبقة على مواطني هذه الدول. ولهذا السبب، فإن قبول تركيا عدم قدرتها على التوصل إلى حل دبلوماسي مع نظام الأسد وقطعها العلاقات الدبلوماسية مع سوريا واستمرارها في سياسة الباب المفتوح كان دليلا واضحا على دعمها للمعارضة المعتدلة ضد النظام. وفي الحقيقة أدى هذا الموقف التركي في السياسة الخارجية وجهود التعاون التي بذلتها الحكومة التركية مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل حل المسالة السورية إلى التأكيد على حل يعتمد على مبادئ وحدة الأراضي السورية والعمل على إعادة الإعمار وفق أسس سلمية.

وعلى الرغم من أن هناك اعتقادا كان سائدا على نطاق واسع في المجتمع الدولي بأن نظام الأسد لا يستطيع مقاومة الأزمة الاجتماعية الموجودة لفترة طويلة، إلا أن المرحلة استمرت في إطار العنف. وبذلك فقد النظام السوري سيطرته على أراضيه وفتح الطريق أمام التنظيمات الإرهابية للانتشار على الحدود التركية. وفي الوقت الذي أصبح فيه معارضو النظام لاجئين في تركيا خلال هذه الفترة، تدفق المتضررون من الإرهاب تجاه الحدود التركية. وأدت الهجرة المتزايدة وتهديد الإرهاب للأمن القومي التركي إلى إضافة موقف جديد تجاه سوريا. وفي هذا السياق، بدأت تركيا في تنفيذ عمليات عسكرية خارج الحدود في شمال سوريا، والعمل على تطهير المنطقة من الإرهاب، استنادا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد ذلك, وجراء استمرار أعمال العنف التي يرتكبها النظام السوري, تم منح السيطرة على المناطق التي تم تطهيرها من الإرهاب إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية, والجيش السوري الحر اللذين يعترف بهما المجتمع الدولي كمعارضة معتدلة في سوريا. ولا تزال مخاوف تركيا النابعة من سوريا فيما يتعلق بالأمن القومي وأمن الحدود والأمن البشري, مستمرة حتى يومنا هذا. ولكن في الوقت الذي تتواصل فيه مساعي التطبيع مع دمشق, لا يبدو من الممكن القضاء على التهديدات

القائمة دون إعادة تحسين علاقات السياسة الخارجية. وإضافة إلى ذلك، فإن أجندات السياسة الخارجية الراهنة لها علاقة لا يمكن إنكارها مع السياسة الداخلية. جدير بالذكر أن المشاكل العددية ومشاكل اندماج اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم نحو 4 ملايين في تركيا, تساهم في ارتفاع حدة ردود فعل الرأي العام التركي. ويشار إلى أن المشاكل الاقتصادية المتزايدة أيضا تسبب زيادة في ردود الفعل هذه. وفي هذا السياق, يبدو أن عودة العلاقات مع النظام السوري وإعادة هيكلة السياسة الخارجية يعتبر خيارا عقلانيا للحكومة التركية. وفي هذا الإطار, يمكننا ملاحظة وجود مساعي تركية منذ منتصف عام 2022, فيما يتعلق باتخاذ خطوات سياسية حقيقية تجاه سوريا. وفي هذا النطاق, وبعد 10 سنوات من العلاقات المجمدة, أعطى وزير الخارجية تشاووش أوغلو مؤشرات بأن الطريق مفتوح إلى الدبلوماسية, وبعدها مهدت وساطة روسية الطريق لعقد محادثات بين رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان ورئيس جهاز الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك. ورغم تصريحات مسؤولي البلدين بأنهم يتوقعون خطوات إيجابية نحو الأمام, إلّا أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق مشترك فيما يتعلق باتخاذ خطوات ملموسة. ومع دخول العام 2023 واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 14 أيار/ مايو، احتلت مسألة سوريا واللاجئين السوريين موقعا مهما على أجندة السياسة الداخلية وأصبحت محورا مهما في مرحلة الدعاية الانتخابية لجميع الأحزاب.

انعكاسات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على الانتخابات وما بعد الانتخابات

انعكس القلق المتزايد في الرأي العام التركي بشأن قضية اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم نحو أربعة ملايين، على العديد من الدراسات التي تقوم بتحليل الرأي العام التركي في مختلف القضايا. وفي استطلاع رأي حول المجتمع والسياسة والدولة نشره معهد أنقرة في مارس/ آذار 2023، تباينت آراء المشاركين في الاستطلاع من الناخبين المؤيدين لأحزاب سياسية مختلفة حول قضايا مثل الزلزال والقومية، لكن جميع المشاركين أبدوا عدم ارتياحهم فيما يتعلق باللاجئين. وكان هناك مطلب مشترك بين هؤلاء الناخبين وهو ضرورة مغادرة اللاجئين فورا في الوقت الحالي أو بعد انتهاء الحرب. وقد دفع هذا المطلب المستمر منذ فترة جميع الأحزاب السياسية إلى إبراز قضية اللاجئين في حملاتهم للدعاية الانتخابية. وفي هذا السياق، يشار إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم ولأول مرة طرح رؤيته لعودة السوريين في برنامجه الانتخابي. حيث وعد الحزب باتخاذ خطوات من أجل توفير العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين. جدير بالذكر، أن الحكومة اتخذت خطوات متعددة تجاه سوريا قبل الانتخابات من أجل تحقيق هذا الوعد. وبعد الاجتماعات التي عقدت في موسكو في الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان على مستوى نوّاب وزراء خارجية إيران وروسيا وسوريا وتركيا، شهدت موسكو أيضا هذه المرة عقد اجتماع على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء أجهزة الاستخبارات في الشهر نفسه.

وتناولت هذه الاجتماعات تبادل وجهات النظر بشأن إحلال الأمن وتطهير سوريا من الإرهاب. وبعد ذلك، تم رفع مستوى هذه الاجتماعات إلى مستوى وزراء الخارجية، حيث استضافت روسيا أيضا اجتماعا قبل أربعة أيام من انتخابات 14 مايو/ أيار. وكما صرح الوزير تشاووش أوغلو، بأن هذه الخطوات التي تم اتخاذها لإعادة العلاقات المقطوعة تعد مطلبا مهما

من أجل خفض انزعاج الرأي العام المحلي من مسألة اللاجئين، لكن لا يمكن رسم خارطة طريق للأطراف في وقت قصير. وعلى الرغم من أن جميع الخطوات التي تم اتخاذها تعتبر تطورات إيجابية، إلا أن من الملاحظ عدم تحقق جميع التوقعات المشتركة بعد. ويمكن القول إن تصريحات نظام الأسد تجاه التطبيع مع تركيا ما زالت تتسم بعدم الشعور بالثقة والاطمئنان من التوجهات التركية، لكن خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة الحالية لعودة اللاجئين تبقى تتطلب التطبيع مع سوريا. وعلى الرغم من أن تشييد المدن في شمال سوريا التي بدأت الحكومة في تنفيذها من أجل تشجيع العودة، تحمل عبئا ماليا كبيرا، إلّا أنها لن تجدي نفعا ما لم توفر الحكومة السورية الأمن البشري للعائدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الجماعات الإرهابية سيدفع القوات المسلحة التركية إلى عدم الانسحاب من الأراضي السورية. لأن المناخ الآمن الذي وفرته العمليات والأنشطة العسكرية منذ فترة طويلة هو نتاج جهد كبير لا يمكن المخاطرة به.

وعلى غرار الحكومة، جعلت المعارضة التركية أيضا مسألة التطبيع مع سوريا وعودة اللاجئين أحد الخطابات الرئيسية خلال العملية الانتخابية. حتى أن هذه القضية كانت القاسم المشترك لجميع أحزاب المعارضة في الجولة الأولى من الانتخابات. وفي هذا السياق، فإن الخطوة الأولى في الرؤية العامة للمعارضة بشأن المسالة السورية، هي إعادة تأسيس العلاقات مع سوريا. وإضافة إلى خطابها الشعبوي قامت المعارضة بطرح خارطة طريق في الجولة الثانية للانتخابات.

وتتمثل الخطوة الأولى في إعادة إعمار وبناء المدن في شمال سوريا بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان عودة اللاجئين، وإلا سيتم إلغاء اتفاقية إعادة القبول. لأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا إضافة لتكاليف اللاجئين التي تتحملها تسبب قلقا شديدا للرأي العام التركي. إن توفير بيئة صالحة للعيش والتزام النظام السوري بضمان الأمن البشري هو أمر مهم جدا للمعارضة فيما يتعلق بعودة اللاجئين. وفي هذا السياق، يمكننا رؤية أن التعامل مع النظام السوري يتم في إطار توفير الأمن البشري فيما يتم التعامل مع الاتحاد الأوروبي في سياق المسؤولية المالية. أما الخطوة الثانية هي انسحاب القوات المسلحة التركية من المنطقة، بعد توفير الأمن بشكل كامل على الحدود السورية والقضاء على الإرهاب، من خلال التعاون مع النظام السوري. وتُظهر تصريحات نظام الأسد تجاه كمال كليتشدار أوغلو الذي كان المرشح المشترك للمعارضة في الانتخابات الأخيرة، أن الأسد يتابع أيضا تطورات السياسة الداخلية التركية. حيث أفاد الأسد في تصريحه إلى قناة أخبار حكومية روسية أنه لا يعرف كيليتشدار أوغلو، ولكن ليس لديه خلفية سلبية كما هي لدى أردوغان -بحسب تعبير بشار الأسد-، لذلك ليس للأسد أي تصور فيما يتعلق بالثقة أو عدم الثقة في كيليتشدار أوغلو.

في الوقت الذي تناقش فيه تركيا بشكل متكرر مسألة سوريا من خلال الأجندة الانتخابية، رأينا أن النظام السوري قد دخل في عملية تطبيع مع الدول العربية. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت تقاوم التطبيع مع دمشق لفترة طويلة، إلاّ أن هناك خطوات ملموسة تم اتخاذها لإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الأيام الأخيرة. وتم دعوة النظام السوري إلى قمة جامعة الدول العربية لأول مرة بعد12 عاما, ليشارك في القمة التي عقدت في 18 مايو/ آذار ويتصدر الواجهة بشكل كبير. كل هذه التطورات تعتبر خطوات مهمة اتخذتها سوريا في سياستها الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالتطبيع. وبذلك، يصبح من المهم بالنسبة لتركيا التي تعتبر لاعبا مهما في المنطقة، أن تعيد تحسين العلاقات مع سوريا، ليس فقط من أجل سياستها الداخلية ودوافعها الأمنية، ولكن أيضا من أجل إدارة الديناميات في المنطقة. ولهذا السبب، فإن المسألة السورية التي كانت إحدى القضايا الرئيسية في أجندة الانتخابات، من المنتظر أن تكون من أهم الأجندات بعد الانتخابات أيضا. وفي هذا السياق، يمكن التوقع بأن تركيا مع إلقاء أجندة الانتخابات في السياسة الداخلية وراء ظهرها، ستكون قادرة على اتخاذ خطوات أسرع تجاه سوريا. وفي النتيجة، تجاوزت القضية السورية الآن كونها مجرد رافعة شعبوية للسياسة الداخلية وأصبحت ضرورة للظروف الإقليمية. كما أن الوساطة الروسية ستواصل الحفاظ على أهميتها فيما يتعلق بإعادة العلاقات مع سوريا. ■

مروة زورلو: باحثة من تركيا، تدرس الدكتوراه في جامعة إزمير كاتب تشلبي.